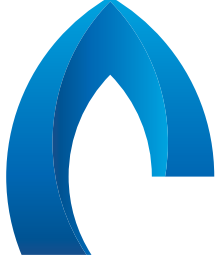


العدد الثالث  
تموز 2020



صندوق الاستثمار الفلسطيني  
Palestine Investment Fund

نستثمر ونؤثر



## النشرة الفصلية لصندوق الاستثمار الفلسطيني





## من فريق التحرير

بعون الله، ويضاف هذا إلى تحويل دفعة طارئة على حساب أرباح العام 2019 إلى خزينة الدولة للمساهمة في جهود الحكومة الحميدة في محاربة الجائحة وتوفير مقومات الصمود للمواطنين. وعلى الرغم من صعوبة هذه الظروف، إلا أن الصندوق واصل العمل بثبات على مسيرة استراتيجيته القائمة على التأثير من خلال مشاريعه وبرامجه الاستثمارية التي فاق عددها الستون مشروعاً وبرنامجاً تغطي عشر قطاعات حيوية من اقتصادنا الوطني.

ومن ذلك إعلان الصندوق عن قطف باكورة محصول مزرعة "دالية" للعنب اللبذري، حيث طرحت إنتاج موسمها الأول هذا العام والمتوقع أن يصل إلى 120 طن من العنب، بعد تطوير 128 كمحلة أولى من أصل 540 دونماً من المزرعة الواقعة في الأراضي المصنفة (ج) والتي ساهمت في تثبيت أهلنا في أراضيهم، ودعم صمودهم، وتوفير فرص عمل بديلة عن العمل في المستوطنات.

ونقدم لكم هذا العدد المتجدد من نشرتنا الفصلية الذي يتناول مجموعة من الأنشطة والبرامج التي أطلقها الصندوق في قطاعات متعددة، كقطاع الطاقة المتجددة، وقطاع تمويل المشاريع الصغيرة، إلى جانب اجتماع الهيئة العامة العادي للصندوق.

نرجو من الله أن تتجلى جائحة كورونا عن فلسطين، وتزول الجائحة الأكبر (الاحتلال) عن الوطن وننعم بثرواته لبناء اقتصاد وطني مستقر، على تراب دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

تعيش فلسطين اليوم واحدة من أصعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية؛ سواء من ناحية معركته المستمرة نحو الحرية والاستقلال والمواقف الشجاعة للقيادة أمام كافة المحاولات والمؤامرات لتصفية قضيتنا الوطنية وما يترتب عليها من سياسة عقوبات جماعية، أو من ناحية جائحة "كورونا" التي ألقت بظلالها على مختلف القطاعات.

ولم يكن الصندوق بمعزل عن محيطه الفلسطيني، بل هو جزء من هذا النسيج الوطني الذي نفتخر به وبمؤسساته وأفراده ومكوناته، وقد سخر الصندوق إمكاناته لدعم جهود مؤسساتنا الوطنية في تطوير هذا الوباء، واتخذ مجموعة من الإجراءات السريعة التي تضاف إلى الجهود الرسمية والشعبية والوطنية والمجتمعية في هذا المجال.

فقد بادر الصندوق بوضع مقدراته لدعم الجهود الرسمية لمحاربة الجائحة، فقام بتسليم فندق (جراند بارك) إلى محافظة رام الله لتحويله إلى مركز للعناية الاحترازية من فايروس كورونا (كوفيد 19) إذا ما لزم الأمر، ووضع مع شركائه فنادقه في مدينة القدس لخدمة الطواقم الطبية التي وصلت الليل مع النهار لخدمة أبناء شعبنا. في حين أطلق الصندوق برنامج (إسناد) الطارئ لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بحجم 25 مليون دولار، بهدف تمكين هذه المنشآت من الوصول إلى السيولة المالية اللازمة لمساعدتها على الاستمرار في عملها، وتمكينها من الاحتفاظ بعمالها وموظفيها من خلال دفع أجورهم خلال فترة الطوارئ التي تعيشها فلسطين جراء جائحة الكورونا، وإسنادها خلال مرحلة التعافي بعد انتهاء الجائحة

# الهيئة العامة لصندوق الاستثمار الفلسطيني تعقد اجتماعها العادي

د. مصطفى: وفرنا أكثر من 2,500 فرصة عمل في عام 2019 من خلال المشاريع والشركات التي يستثمر فيها الصندوق، ونجحنا في دعم أكثر من 9,500 من الشركات الصغيرة والمتوسطة منذ التأسيس





دعم أكثر من  
**9,500**  
شركة صغيرة ومتوسطة



توفير أكثر من  
**2,500**  
فرصة عمل



عقد صندوق الاستثمار الفلسطيني، اجتماع هيئته العامة العادية السنوية في مدينة رام الله، برئاسة الدكتور محمد مصطفى رئيس مجلس الإدارة، وحضور أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء الهيئة العامة، والسيد فادي الدويك مدير عام الصندوق ومراقب الشركات طارق المصري، ومدقق الحسابات الخارجي السيد سائد عبد الله، ممثلاً عن شركة إرنست آند يونغ.

وافتح مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني السيد طارق المصري أعمال الجلسة، بالطلب من رئيس مجلس الإدارة د. محمد مصطفى ترأس الاجتماع، وتعيين كاتب للجلسة، بعد أن أعلن قانونية الجلسة وقانونية كافة القرارات التي تصدر عنها.

وفي اجتماعها، ناقشت الهيئة العامة تقرير مجلس إدارة الصندوق عن عام 2019، واستمعت إلى تقرير مدقق حسابات الصندوق للسنة المالية المنتهية في 31/12/2019، وصادقت على الحسابات الختامية للصندوق، والتي أظهرت تحقيق الصندوق لصافي أرباح 24.3 مليون دولار أمريكي عن العام 2019، ليرتفع مجموع الأرباح المحققة منذ التأسيس إلى 1.06 مليار دولار، في حين بلغ حجم الأرباح التي حولها الصندوق إلى خزينة الدولة 850 مليون دولار منذ التأسيس.

استهلّ د. محمد مصطفى رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بالإعراب باسم المجلس عن التقدير لجهود القيادة والحكومة والأجهزة الأمنية وسلطة النقد والقطاع الخاص والمجتمع المدني في محاربة جائحة الكورونا، مشيراً إلى أن هذه الجهود التي بالإضافة إلى أهدافها المتعلقة بمحاربة الجائحة، ترسل رسالةً مهمةً حول قدرة دولتنا على التكيف والعمل بنجاحة ومؤسسات فاعلة رغم الظروف والاحتلال المتواصل. وتوجّه بتحية إكبار وإجلال لشعبنا الفلسطيني، والذي أثبت في هذه الظروف الصعبة أنه على قدر عالٍ من المسؤولية، ورسم أبهى لوحات الصمود والتضامن في وجه وباء عالمي، وجسّد روح التآخي والتعاضد بين مختلف فئاته وتوجهاته.

وشدّد د. مصطفى على أن حماية الاقتصاد ومكوناته من مؤسسات وعاملين هو أمرٌ في غاية الأهمية، مشيراً إلى أن الصندوق وبناءً على دوره ومكانته كان من أوائل الداعمين للمؤسسات الوطنية المختلفة في تطويق هذا الوباء، حيث باشر بتحويل جزء كبير من أرباح الصندوق عن العام 2019 إلى خزينة الدولة مقدماً، كما قام كذلك بتوفير عدة فنادق في رام الله والقدس وبيت لحم وغزة لدعم المنظومة الصحية.

وأطلق الصندوق كذلك برنامج "إسناد" لدعم وإسناد المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بحجم 25 مليون دولار أمريكي على عدة مراحل والهادف إلى تمكين هذه المنشآت من الوصول إلى السيولة المالية اللازمة لمساعدتها على الاستمرار في عملها. ويتم تنفيذ البرنامج بالكامل مع مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين حيث من المتوقع أن يستفيد من برنامج "إسناد" حوالي 2500 منشأة صغيرة ومتناهية الصغر، في مختلف محافظات الوطن الشمالية والجنوبية بما فيها القدس، وأن يساهم البرنامج بعد اكتمال تطبيقه في استدامة وتوفير حوالي 5000 وظيفة.

# اجتماع الهيئة العامة العادية

10/6/2020



تقوم على أساس ثلاثة محاور وتتلخص في التركيز على الاستثمار في قطاعات يتم اختيارها وفق محددات واضحة ومدى تناغمها مع أهداف الصندوق الموضوعية، والتناغم من ناحية مع الأجنحة الاقتصادية الوطنية، ومن ناحية ثانية مع الفهم العميق للمؤشرات الاقتصادية للفترة الأخيرة، بالإضافة إلى الاستمرار في تعزيز البناء المؤسسي في إطار شامل من مبادئ الحوكمة والشفافية، والتي تتماشى مع أفضل المعايير الفلسطينية والدولية في هذا المجال.

وأضاف رئيس مجلس الإدارة "لقد اتسم العام 2019 ببناء وتعزيز العديد من الشراكات المحلية والعربية والدولية من خلال الإعلان عن وتنفيذ سلسلة من المشاريع الحيوية، والتي تتركز بشكل رئيس في قطاع الطاقة والبنية التحتية والمناطق الصناعية، وقطاع الزراعة والصناعات الغذائية والقطاع الصحي، والقطاع العقاري والسياحي، بما في ذلك محافظة استثمارية عقارية وسياحية متميزة في المدينة المقدسة، والاستثمار المجتمعي من خلال قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى الاستثمار في بورصة فلسطين واسواق المال العربية والإقليمية والعالمية".

واستعرض د. مصطفى أبرز الإنجازات ومحطات التقدم في عمل الصندوق خلال العام 2019 في القطاعات المختلفة.

وأكد رئيس مجلس الإدارة أنه وبالرغم من التحدي الكبير الذي أفرزته جائحة كورونا، إلا أن هناك ضرورة لأن يعمل الجميع معاً لتحويل هذا التحدي إلى فرصة من خلال التخطيط لمعالجة التبعات الاقتصادية الطارئة والتأسيس لحل متكامل لمعضلات الاقتصاد المتراكمة وذلك ضمن رؤية وطنية شاملة، عنوانها الاعتماد على الذات، على أن تقوم هذه الرؤية بمعالجة عدد من المحاور الحيوية لنهضة الاقتصاد الوطني، والتي كشفت الجائحة عنها بشكل أكبر؛ مثل العلاقة المالية والاقتصادية مع إسرائيل، والاعتماد على الكثير من السلع والمنتجات الأساسية القادمة من إسرائيل، وحجم العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي. والحاجة لرفع كفاءة المنظومة الصحية والتي أظهرت جائحة كورونا أن منظومة الصحة الموجودة لدينا لا زالت متواضعة، على الرغم من الأداء المميز الذي تظهره وتقوم به في هذه الأزمة. بالإضافة إلى الحاجة إلى تطوير البنية التحتية الإلكترونية اللازمة للمستقبل (digital infrastructure). وأخيراً ضرورة معالجة الضعف الشديد في المنظومة اللوجستية اللازمة للمساهمة في تحقيق "الأمن الاقتصادي".

وفي تقريره الذي تلاه بالنيابة عن مجلس الإدارة أمام الهيئة العامة، أكد الدكتور مصطفى أن الصندوق اعتمد استراتيجية للأعوام المقبلة



## بمبادرة من صندوق الاستثمار الفلسطيني

د.غنام تتسلّم فندق جراند بارك لتحويله لمركز للعناية الاحترازية من فايروس "كورونا" حالّ لزم الأمر

رام الله والبيرة- 16/3/2020: تسلّمت محافظ رام الله والبيرة د. ليلى غنّام والى جانبها مدير مديرية الصحة في المحافظة د.وائل الشيخ، وبمبادرة من صندوق الإستثمار الفلسطيني فندق جراند بارك في مدينة رام الله لتحويله إلى مركز للعناية الاحترازية من فايروس كورونا (كوفيد 19) إذا ما لزم الأمر.

وقالت د. غنّام "إن مبادرة صندوق الاستثمار تشكّل دعماً كبيراً للجهود التي تبذلها المؤسسات والأجهزة المختصة في إطار سعيها المتواصل والاستعداد للحد من انتشار الوباء في فلسطين". موضحةً بأن هذا إجراء احترازي واستعدادي وسيتم استخدامه حال حدوث أي طارئ، أو الحاجة إلى العناية الصحية بحسب ما تقرر به الجهات المخوّلة وعلى رأسها وزارة الصحة.

وأضافت "إننا نثمن عالياً روح المبادرة لدى صندوق الاستثمار الفلسطيني ممثلةً برئيس مجلس الإدارة د. محمد مصطفى والعاملين في الصندوق والتي تأتي لتؤكد مجدداً أن المؤسسة الوطنية الفلسطينية بكافة مؤسساتها وأجهزتها تضع كافة مقدرات الشعب الفلسطيني لمواجهة هذا الوباء العالمي".

وأعربت محافظ رام الله والبيرة عن تقديرها لكافة الجهات، من مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛ مشيرةً إلى أن هذه الأزمة أظهرت أفضل ما يملك شعبنا الفلسطيني من أشكال التضامن والتلاحم والأخوة والوعي. لافتةً إلى حملة "شعبنا فيه الخير" التي أطلقتها المحافظة وباتت تتدرج ككرة الثلج مظهرةً أصالة شعبنا وقطاعنا الخاص .

وأكدت د.غنام على ان كافة الاجراءات المتخذة هي احترازية، داعية أبناء شعبنا للإلتزام بإجراءات الصحة والسلامة العامة المعلنه من قبل الجهات المختصة .







بحجم  
**25**  
مليون دولار

## صندوق الاستثمار الفلسطيني يطلق برنامج "إسناد" الطارئ لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر

أطلق صندوق الاستثمار الفلسطيني برنامج "إسناد" الطارئ لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، بما يشمل الدعم والإسناد لأغراض رأس المال التشغيلي، بهدف تمكين هذه المنشآت من الوصول إلى السيولة المالية اللازمة لمساعدتها على الاستمرار في عملها وتمكينها من الاحتفاظ بعمالها وموظفيها من خلال دفع أجورهم خلال فترة الطوارئ التي تعيشها فلسطين جراء جائحة الكورونا، وإسنادها خلال مرحلة التعافي بعد انتهاء الجائحة بعون الله.

ومن المتوقع أن يستفيد من برنامج (إسناد)، الذي سيتم تطبيقه من خلال مؤسسات الإقراض الشريكة، أكثر من 2,500 مشروع/ منشأة في الضفة الغربية والقدس وغزة، على أن يساعد البرنامج لدى اكتمال تطبيقه في استدامة وخلق أكثر من 5000 وظيفة وذلك بناءً على معدلات الإقراض والاستفادة في برامج صندوق الاستثمار الحالية.

وأكد د. محمد مصطفى رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني أن المبادرات التي قامت بها الحكومة وتلك التي تعمل على إعدادها سلطة النقد لمواجهة التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا مقدّرة عالياً من قبل جميع الأطراف. مضيفاً "إن قرار مجلس إدارة صندوق الاستثمار بإطلاق برنامج "إسناد" يأتي في إطار تمكين مؤسسات الإقراض من القيام بدورها في تمويل المشاريع الصغيرة جداً، وبطريقة مكّلة لجهود الحكومة ولبرنامج سلطة النقد، آمليين بذلك من تقديم ما نستطيع لدعم الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة الحرجة، وبما يتناسب مع طبيعة عمل الصندوق"

وشدّد د. مصطفى على أن النجاح في مواجهة التبعات الاقتصادية للجائحة يتطلّب التكامل ما بين جهود جميع الأطراف ذات العلاقة وهو ما يشكل العامل الأساس لمعالجة هذه التبعات الاقتصادية للجائحة.

وقال الدكتور محمد مصطفى، "لقد قمنا بهذه المبادرة نتيجةً لإدراكنا بأهمية هذه الشريحة للمجتمع والاقتصاد الفلسطيني في ضوء الجائحة الصحية التي ألقت بظلالها على وطننا. وفي الوقت الذي تشكل فيه شريحة المشاريع والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر من 90% من اقتصادنا الفلسطيني فإنها تواجه مخاطر كبيرة تجعلها عرضةً لأن تكون من أكثر الشرائح تضرراً من جراء الجائحة وهو الأمر الذي وصل بهذه المشاريع والمنشآت إلى وضع أصبح فيه بعضها غير قادرة على الاستمرار في عملها والإبقاء على عمالها".

وأضاف د. مصطفى: "من هذا المنطلق، ومن منطلق التزام الصندوق كمؤسسة وطنية تعمل على المساهمة في البناء الاقتصادي من خلال برامجه ومشاريعه؛ يسعدنا أن نعلن اليوم عن إطلاق برنامج (إسناد) الطارئ لدعم هذه الشريحة الاقتصادية بحجم 25 مليون دولار. ويهدف "إسناد" بالمقام الأول إلى تمكين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من الوصول إلى السيولة اللازمة التي تمكنها من ناحية من الاستمرار في مرحلة الطوارئ، ومن ناحية ثانية التحضير للعودة إلى مسار العمل في مرحلة التعافي ما بعد انتهاء الجائحة.



وسيشمل برنامج "إسناد" مكونين رئيسيين؛ سيكون المكون الأول عبارة عن برنامج إقراض بحجم يبلغ 15 مليون دولار.

وينقسم المكون الأول إلى مرحلتين، الأولى بحجم 5 ملايين دولار سيبدأ العمل على تنفيذها فوراً. وتستهدف هذه المرحلة إقراض المنشآت بقروض تصل إلى حدّ 20 ألف دولار لكل منشأة، بشروط ميسرة بما في ذلك الفائدة التنافسية سيبدأ تنفيذها فوراً من خلال قروض بمواصفات جديدة مقارنةً بآليات إقراض هذه الشريحة المعمول بها حالياً، ومنها؛ إمكانية تخصيص القروض للنشاطات المدوّرة للدخل، بما في ذلك رأس المال العامل (المصاريف التشغيلية)، وعملية دراسة ومصادقة مسرّعة لإقرار القروض، وفوائد معقولة وتنافسية، وتشمل هذه القروض كذلك على فترة سماح تصل إلى 6 أشهر، على أن يتم تسديدها على فترة 24 شهراً بدون رسوم أو عمولات أو فوائد مخفية.

وبهذا؛ سيتمّكن برنامج "إسناد" المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من الاقتراض لما مجموعه 3-4 أشهر من مصاريفها التشغيلية للتعويض عن نقص السيولة التي تواجه المشاريع والمحافظة على الوظائف الحالية وتسريع إمكانية سير العمل عند رفع الحظر. كما تدخل ضمن الفئات المستهدفة النشاطات الإنتاجية المدرة للدخل لمشاريع صغيرة أو متناهية الصغر في قطاعات أقل تأثراً بشكل مباشر من الازمة الحالية مثل الزراعة أو الثروة الحيوانية.







وسيتّم تنفيذ هذه المرحلة مع المؤسسة المصرفية الفلسطينية التي ستركّز نشاطاتها في مدينة القدس، وشركة فيتاس فلسطين للإقراض والتي ستغطي كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما المرحلة الثانية والتي من المتوقع أن تنطلق في النصف الثاني من العام الحالي بحجم 10 مليون دولار، فإنها تهدف إلى تهيئة وتحضير المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر إلى التعافي والانطلاق مجدداً بعد انتهاء الجائحة -على فرضية انتهاء الجائحة بعون الله نهاية العام الجاري.

وترتكز أهداف هذه المرحلة على توفير قروض بغرض التعافي لهذه المنشآت على أن تكون مخصصة للنشاطات المدوّرة للدخل قروض إنتاجية، لتمويل أنشطة توسع وشراء الآلات ومعدات ومصاريف تشغيلية عامة، وتتميّز بقيمة الحد الأقصى لكل قرض والذي يصل إلى 100 ألف دولار، بحسب سياسات المؤسسات الشريكة والقوانين والتعليمات ذات الصلة من سلطة النقد الفلسطينية، وسيتّم تنفيذها مع عددٍ شريكٍ الصندوق من مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين.

في حين سيحتوي المكون الثاني لبرنامج "إسناد" على تسهيلات إضافية بحجم 10 مليون دولار يقوم صندوق الاستثمار الفلسطيني بالعمل على تطويرها بالتعاون مع مؤسسات مالية أخرى.

وقال السيد جمال حداد، مدير عام مؤسسة فلسطين للتنمية، وهي ذراع الصندوق للاستثمار المجتمعي والمسؤولة عن إدارة وتنفيذ برنامج (إسناد): "انطلق الصندوق من المعلومات المتوفرة والتي تؤكد أن أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتمد في التمويل على مؤسسات الإقراض الصغير، لسهولة معاملاتها نسبياً وقلّة الضمانات المطلوبة مقارنة بالقطاع البنكي. حيث وصل حجم الإقراض لدى مؤسسات الإقراض الصغير إلى أكثر من 263 مليون دولار في نهاية 2019 موزعة على أكثر من 75 ألف مقترض فعلي بما يشمل غزة، وشكلت النساء أكثر من 34% من إجمالي محفظة الإقراض والشباب أكثر من 45%. وفي الوقت الذي تمثّل هذه المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر 80% من مجموع القوى العاملة، فإنها لا تحصل سوى على 15% من إجمالي التسهيلات في فلسطين.

وأضاف "لكن من المتوقع أن تكون مؤسسات الإقراض والمؤسسات المالية متحفظة في إقراض المشاريع متناهية الصغر والصغيرة خلال وحتى بعد نهاية فترة الجائحة والعودة التدريجية إلى العمل لأسباب تتفهمها وتتعلق بسبب كون هذه الشريحة من أكثر الشرائح مخاطرة. وجلّ ذلك الأمر حثّم على الصندوق إيجاد وسيلة لتوفير الموارد المالية لهذه الشريحة من خلال برنامج (إسناد)".

وأضاف السيد حداد: "سيشمل (إسناد) المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بما في ذلك العاملة في القطاع غير المنظم، والتي تعاني من ناحية من صغر رأس المال، ومن ناحية ثانية القدرة على الوصول إلى التمويل. وسيغطي البرنامج فلسطين بكامل محافظاتها، بما يشمل محافظة ومدينة القدس المحتلة، ومحافظات غزة.

## برنامج "إسناد" الطارئ لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر



حجم البرنامج

قرضاً خلال فترة شهر من اطلاق البرنامج  
(الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس)



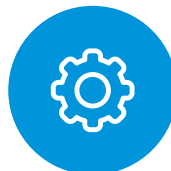
حجم القروض المقدمة تجاوز

خلال فترة شهر من اطلاق البرنامج

غطت القروض مشاريع عاملة في مجالات



الخدمات



التجارية



السياحة



يضم التحالف وزارة العمل و 15 مؤسسة أهلية متخصصة

## صندوق الاستثمار الفلسطيني يقدم دعمه للتحالف الوطني الفلسطيني لتشغيل ذوي الإعاقة

وقعت مؤسسة فلسطين للتنمية، ذراع صندوق الاستثمار الفلسطيني للاستثمار المجتمعي، اتفاقية دعم للتحالف الوطني الفلسطيني لتشغيل ذوي الإعاقة، والذي أسسته وزارة العمل مع جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة، بحيث سيتم توظيف الدعم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتحالف بهدف تشغيل ذوي الإعاقة، والرفع من نسبة إدماج الفئات الخاصة في الحياة المهنية وزيادة فرص وصولهم إلى برامج التشغيل والتمكين الاقتصادي.

وقال الدكتور محمد مصطفى، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني: "تتبع أهمية هذا الدعم من مدى التزام الصندوق اتجاه أبناء شعبنا الفلسطيني بكافة شرائحه، والتركيز على توفير المزيد من فرص العمل للفئات الأقل حظاً، وتعتبر هذه الاتفاقية ترجمة عملية لمبدأ الشراكة والتعاون بين مختلف مؤسسات القطاعين العام والخاص، وبما فيها مؤسسات المجتمع المدني كذلك". وأضاف د. مصطفى: "يركز الصندوق في الوقت الراهن على قطاع التشغيل والريادة، وينفذ مجموعة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى التشغيل والتمويل، والتي تستهدف فئات وشرائح متنوعة من أبناء شعبنا، كبرنامج "إبدأ" الذي يستهدف الشباب، وبرنامج التمكين الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبرنامج منح القدس للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من البرامج التي يستفيد منها كذلك النساء وحتى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة".

ومن جهته، أكد معالي الدكتور نصري أبو جيش، وزير العمل الفلسطيني على "أهمية تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتشغيل ذوي الإعاقة، ودمج هذه الفئة في برامج التشغيل المختلفة وتطوير سياسة وطنية تنظم حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق، ورفع الوعي لدى المشغلين بحق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمساهمة في تحسين منهجيات عمل برامج التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز وصولهم لخدمات التدريب المهني، وكذلك استحداث آليات التوظيف والمتابعة في بيئة العمل".

وتابع د. أبو جيش: "إن هذا الدعم سيصب في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتشغيل ذوي الإعاقة بنجاح، وهو ما ينسجم مع أهداف ورؤية الوزارة في الوصول إلى سوق عمل فلسطيني تنموي ومنظم على النحو الأمثل، ويعمل وفقاً لتشريعات عمل نازمة له مطورة ومفعلة ومتوافقة مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المحدثة".

وبدوره، قال السيد رامي مهداوي مدير عام التشغيل في وزارة العمل ومنسق التحالف: "إننا سعيديون وفخورون بهذه الشراكة مع وزارة العمل الفلسطينية من جهة، وصندوق الاستثمار الفلسطيني الذي قدم دعمه مشكوراً من جهة ثانية، وقد شكل هذا الدعم ثمرة الشراكة وتضافر الجهود بيننا كمؤسسات قطاع خاص وعام بهدف خدمة شريحة ذوي الإعاقة، كونهم جزء لا يتجزأ من أبناء شعبنا الفلسطيني، ومساهمة من الجميع في دمج هذه الفئة في سوق العمل الفلسطيني، وتوفير سبل العيش الكريم لهم".

وأشار السيد جمال حداد، مدير عام مؤسسة فلسطين للتنمية إلى: "أن المؤسسة تنفذ استراتيجية الصندوق في مجال الاستثمار المجتمعي، وتؤمن بأن الاستثمار في الإنسان هو من أنجع الاستثمارات، لذلك، فإن المؤسسة تنفذ سلسلة من البرامج التي تخدم شرائح واسعة من شعبنا الفلسطيني، وعلى رأسها الشباب والنساء وحتى أبناء شعبنا اللاجئين خارج الوطن، كما تتعاون المؤسسة مع مجموعة من مؤسسات التمويل المحلية من أجل تقديم أشكال مختلفة من التمويل للمشاريع الريادية والشبابية بما فيها مشاريع لأشخاص ذوي الإعاقة".





## صندوق الاستثمار الفلسطيني ومؤسسة التمويل الدولية IFC يوقعان اتفاقية قرض لتمويل جزء من برنامج الطاقة الشمسية على أسطح المدارس

يشمل  
500  
مدرسة حكومية



وقع صندوق الاستثمار الفلسطيني اتفاقية قرض مع مؤسسة التمويل الدولية بقيمة 60 مليون شيكل بهدف تمويل جزء من برنامج الطاقة الشمسية على أسطح 500 مدرسة حكومية، والهادف لدى إتمامه إلى توليد 35 ميغاواط من الطاقة النظيفة على مدار 3 سنوات، ويتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال شركة مصادر التابعة للصندوق، وبالشراكة مع وزارة التربية والتعليم وشركات توزيع الكهرباء.

ويشكل هذا البرنامج جزءاً من برنامج "نور فلسطين" للطاقة الشمسية الذي ينفذه الصندوق بهدف توليد 200 ميغاواط من الكهرباء، وهي ما تعادل حوالي 17% من احتياجات فلسطين من الطاقة الكهربائية، في حين يعتبر إنشاء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في كل من أريحا وجنين الجزء الآخر من برنامج "نور فلسطين".

وأكد رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني الدكتور محمد مصطفى أن الصندوق "يقود برنامجاً استثمارياً مؤثراً يغطي محفظة متنوعة من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، ويركز استثماراته في قطاعات إنتاجية على رأسها قطاع الطاقة بشقيها التقليدي والمتجدد، وذلك بهدف المساهمة في تقليل فاتورة الطاقة على اعتبار أن ما يزيد عن 95% من الكهرباء في فلسطين يتم استيرادها من الدول المجاورة، والدفع باتجاه بناء قطاع طاقة فلسطيني مستقل بعيداً عن التبعية الاقتصادية".

وأضاف د. مصطفى: "يعتبر إتمام هذه الاتفاقية إنجازاً نفخر به، وهي إحدى ثمار التعاون بين الصندوق ومؤسسة التمويل الدولية IFC. وتطلع لاستمرار وتوطيد هذا التعاون، على اعتبار أن برنامج الطاقة الشمسية على أسطح المدارس أحد المشاريع التنموية التي تعتبر محط اهتمام المؤسسة". منوهاً إلى أن الصندوق يفخر بالشراكة مع مؤسسات دولية عريقة كون هذه الشراكات تؤكد من ناحية أهمية واستراتيجية المشاريع التي يعمل الصندوق على تنفيذها، ومن ناحية أخرى تعتبر هذه الشراكات تأكيداً على مدى جودة الحوكمة التي يطبقها الصندوق وفق أعلى المعايير الدولية.

هذا ونفذت شركة مصادر المرحلة الأولى من المشروع من خلال تركيب أنظمة توليد الكهرباء على 30 مدرسة تم ربطها على شبكات التوزيع، في حين جاري العمل على المرحلة الثانية حيث من المتوقع أن يتم الانتهاء من تركيب الأنظمة على 120 مدرسة إضافية حتى نهاية العام بمجموع 150 مدرسة من أصل 500 مدرسة مستهدفة.

بدورها، قالت السيدة ليندا ميونينغيتروا، مديرة البنية التحتية في مؤسسة التمويل الدولية بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا: "هناك حاجة ملحة لخلق فرص اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتركيز على توفير وتحسين الخدمات الأساسية للبنية التحتية، الأمر الذي سيسهل الأعمال التجارية ويعزز روح المبادرة لدى الفلسطينيين".

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة المصادر عازم بشارة: "تنفذ مصادر هذا المشروع بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم وشركات توزيع الكهرباء، بحيث ستعمل هذه الشركات على المشاركة في التنفيذ والإشراف على المشروع، وشراء الكهرباء التي سيتم إنتاجها، في حين ستعمل الوزارة على استخدام الوفورات الناتجة من فاتورة الكهرباء في تغطية مصاريف المدارس، وتطوير العملية التعليمية.

وأضاف بشارة: "سيكون لهذا البرنامج فوائد اقتصادية عديدة، بحيث سيم تزويد شركات التوزيع بإمدادات ثابتة من الطاقة، الأمر الذي سيهاهم في زيادة الإنتاج والتوسع وخلق فرص العمل، مما يؤدي في النهاية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي. كذلك، يقدم البرنامج أيضاً فوائد لشركات توزيع الكهرباء الفلسطينية من خلال توفير الكهرباء بتكلفة أقل مما هو متاح حالياً من إسرائيل، بالإضافة إلى تقليل الخسائر الفنية".

توقيع اتفاقية قرض بين كل من شركة مصادر ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)  
لتمويل برنامج الطاقة الشمسية على أسطح المدارس الحكومية  
رام الله - فندق الميليونيوم  
الثلاثاء، 2020/2/11





بالشراكة بين صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركاء محليين

## مزرعة "الدالية" في الأغوار الفلسطينية تطرح باكورة محصولها بعد ثلاث سنوات من الاستثمار

على بعد أمتار معدودة من جدار الضم والتوسع، وفي أقصى شمال الضفة الغربية بين سهول قرية عين البيضاء، تتزاحم أيدي العمال لجني محصول العنب اللا بدري المبكر تحت آلاف الأمتار الممتدة من الكروم.

مزرعة "الدالية" للعنب اللابدري المبكر والتي نشأت من شراكة بين صندوق الاستثمار الفلسطيني والأخوين صوافطة، طرحت إنتاج موسمها الأول هذا العام والمتوقع أن يصل إلى 120 طن من العنب، نتج من 128 دونم من الأراضي المزروعة نصفها بالبيوت البلاستيكية ونصفها الآخر بالبيوت الشبكية.

"الدالية" التي تم إنشاؤها في العام 2018 ستوسع خلال السنوات القادمة لتشمل 540 دونماً من الأراضي الزراعية من المتوقع لها أن تنتج حوالي 800 طن من العنب الخالي من البذور والذي يطرح قبل موسم العنب بشهور مما يعطيه ميزة تنافسية مضاعفة.

وفي وقتٍ يواجه فيه قطاع الزراعة التحديات الجمة أمام ممارسات الاحتلال المتمثلة في مصادرة الأراضي الزراعية، والسيطرة على الثروات الطبيعية ومصادر المياه والتصنيفات المسماة (ج)، تأتي أهمية استراتيجية صندوق الاستثمار بالتركيز على القطاع الزراعي، ومخرجاته بما يشمل التصنيع الغذائي والثروة الحيوانية.







يقول الدكتور محمد مصطفى، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني: "قبل نحو عام، اصطحبنا العديد من الإعلاميين في جولة في مزرعة الدالية، وأذكر أننا وجدنا صعوبة في إيجاد ظل نستظل به من حرارة الشمس، حيث لم تكن أشتال العنب قد تجاوز طولها متراً واحداً بعد، إلا أننا اليوم نفخر بهذه المساحة التي تملؤها كروم العنب، وقد بدأت هذا العام بإنتاج عنب لابذري فلسطيني يضاها أفضل الأنواع المستوردة، ويشكل صنفاً إضافياً في سلة منتجات الأغوار الفلسطينية".

ويشدد د. مصطفى "استراتيجية الصندوق للسنوات القادمة، بناءً على الإنجازات في الأعوام الماضية ستقوم بالتركيز على عدد من القطاعات يتم اختيارها لتحقيق الأثر الأكبر على اقتصادنا الوطني وفق محددات واضحة مثل قدرتها على تقليل الاعتماد على المستورد وإحلاله بمنتجات وطنية بمواصفات عالية وقدرة تنافسية، وخلق فرص العمل والتأثير الإيجابي في المؤشرات الاقتصادية، بالتوازي مع تحقيق عائد مناسب على الاستثمار. بالإضافة إلى التناغم مع الأجندة الاقتصادية الوطنية التي أقرتها الحكومة الفلسطينية. وتشمل هذه القطاعات منتجات الطاقة، الصحة والخدمات الطبية، الزراعة والصناعات الغذائية، ومدخلاتها مثل الأعلاف الحيوانية، والبنية التحتية اللوجستية.





ويشرح مهند صوافطة، وهو أحد شركاء الصندوق في مزرعة "الدالية" وهو ينتقل ما بين العقال للإشراف على عملية جني المحصول، وتغليفه ليصل إلى الأسواق، يشرح باستفاضة وفخر عملية تطوير المزرعة التي بدأت بزراعة أشاتال العنب على مساحة 128 دونماً كمرحلة أولى، وتحولت خلال أقل من 3 سنوات، إلى اللون الأخضر وإلى أسراب الكروم التي تتدلى منها قطفوف العنب.

ويضيف "لقد وضعنا خبرتنا الطويلة في مجال الاستثمار الزراعي جنباً إلى جنب مع رأس المال والخبرات الإدارية والمالية والحوكمة من صندوق الاستثمار، وبسواعد المزارعين المحليين لنصل إلى هذه المرحلة. إن أي مشروع زراعي يحتاج إلى الأرض، والماء، والتسويق، ولكنه أيضاً يحتاج إلى المعرفة والإدارة ورأس المال والأيدي العاملة؛ وهي عوامل جمعناها جميعها مع شركائنا في الصندوق لنؤسس قصة نجاح نأمل أن تكبر وتتضاعف بل وتشجّع المستثمرين الآخرين في السنوات القادمة."



ويشدد صوافطة أن أحد عناصر النجاح لا تتمثل فقط في المزرعة ومنتوجها، بل أيضاً بتوفير فرص العمل للعمالة الفلسطينية التي تضطر أحياناً إلى اللجوء إلى المستوطنات غير الشرعية المقامة على أرضنا وإنما فخورون بهذا الإنجاز."

ويفيد نسيم نور، المدير التنفيذي في صندوق الاستثمار أن الصندوق ينظر إلى قطاع الزراعة وكافة مخرجاته كقطاع استراتيجي على المستوى الأعلى، وعلى المستوى العملي فإنه يهدف بالإضافة إلى إحلال المستورد وخلق فرص العمل إلى الاستفادة من الطاقات البشرية والمعرفة التراكمية لدى العاملين في القطاعات كل وفق مهاراته، جنباً إلى جنب مع توظيف التكنولوجيا الحديثة. ويضيف "توظيف تكنولوجيا حديثة في قضايا مثل الري والتسميد، والتقليم والتعامل مع الأصناف عالية القيمة مثل العنب اللابذري المبكر جميعها تشكل عوامل ضرورية لنجاح مثل هذه المشاريع التي نأمل أن تشكل نموذجاً يحتذى به ويبنى عليه."



ويقول السيد نور "الدالية" ليست المشروع الوحيد للصندوق في قطاع الزراعة ولد تقف لوحدها في هذا القطاع؛ حيث يستعد الصندوق حالياً لإنشاء شركة وطنية للاستثمار الزراعي، وهي شركة متخصصة في الاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية والثروة الحيوانية بما يشمل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتسويق الزراعي، يتم تطويرها حالياً بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي وبالشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني الزراعي. وقد باتت في مرحلة القرارات الاستثمارية بعد انتهاء الدراسات والمشاورات مع الشركاء.

كما يقود الصندوق في الوقت الراهن بالشراكة مع شركة فلسطين للاستثمار الصناعي، إنشاء مصنع حديث للأعلاف الحيوانية في محافظة الخليل بقدرة إنتاجية قصوى ستبلغ 230 ألف طن من الأعلاف سنوياً، بالإضافة إلى احتياطي جبوب يكفي لمدة 3 شهور الأمر الذي سيساهم في تحقيق الأمن الغذائي للثروة الحيوانية في فلسطين."





## برنامج الشباب "ابداً"



يهدف الشق التدريبي منه إلى تشجيع فئة الشباب وتمكينهم للانخراط في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال تدريب وتأهيل 250 معلّم/ة في المدارس المهنية والكليات التقنية على مساق "تعرف الى عالم الأعمال". أما الشق التمويلي فيهدف الى توفير قروض إنتاجية تحت شروط مشجعة وملائمة، من خلال مؤسسات الإقراض والتأجير التمويلي العاملة في فلسطين، وقد تم إطلاق البرنامج بعد الدعم الهام المقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمتمثل بقرض بقيمة 30 مليون دولار أمريكي.



## حجم البرنامج يبلغ



## القطاعات المستفيدة

الزراعة

التجارة

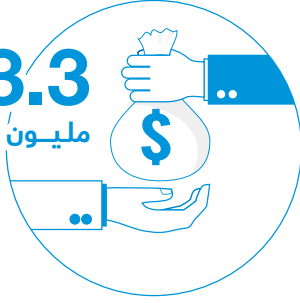
الصناعات والحرف

الخدمات

السياحة والإنشاءات



13.3  
مليون دولار



ساهم البرنامج بضخ حوالي 13.3 مليون دولار  
إضافية بالاقتصاد عن طريق المقرضين انفسهم  
أو مؤسسات الإقراض الشريكة



ساهم المشروع على  
خلق والحفاظ على اكثر من



يغطي البرنامج كافة المحافظات  
اللسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة

ساهم البرنامج في إطلاق أكثر من

550

مشروع جديد بالكامل





